دراســـــات

الاستراتيجية العامة للتسليح والموازنات المالية للقوات المسلحة العراقية بعد حربي 12و 40 يوماً

"الجزء الأول"

بقلـــــم

الفريق الركن حسن سلمان البيضاني

هيئة الحشد الشعبي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لا يمكن اغفال ما للقوة العسكرية من أهمية قصوى في بلورة وتحديد عناصر قوة الدولة، فالقوة العسكرية غالباً ما تكون في المصاف الأول عند تقييم قدرات هذه الدولة او تلك لدرء الاخطار وتأمين الامن المجتمعي لمواطنيها. وللعراق خصوصية أكبر في هذا الجانب حيث ان التغير الجذري والكبير في عموم قدرات وعناصر قوة الدولة والناجم عن المتغير الاكثر خطورة وشمولاً والمتمثل بسقوط النظام وحل الجيش واستبعاد وإلغاء الكثير من الكيانات ذات التوجهات الأمنية والعسكرية. أعقب ذلك دوامة العنف الطائفي وحرب مكافحة الإرهـ اب التي انتهت أحد أكثر صفحاتها خطورة والمتمثلة بدحر تنظيم د1عش وما حصل لاحقاً من تصعيد إقليمي نتيجة حربي 12و40 يوماً بين الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة و"إسرائيل" وامريكا من جهة أخرى وما تسبب من تحول العراق كساحة مواجهة طيلة فترة الحربين. كل ذلك ادى الى ضبابية الخطوط العامة لرسم سياسة واستراتيجية للتسليح والتي ترتبط بالدرجة الأساس باستقرار العقيدة العسكرية التي هي الأخرى لم تحدد ملامحها بالشكل المطلوب كونها تتأرجح في فضاء غير مستقر ناجم عن عدم الاستقرار السياسي رغم إقرار الدستور الدائم للعراق في عام 2005.

بعد التجربة المقلقة الحساسة التي خاضتها القوات المسلحة العراقية على مدى العامين الماضيين وهي تجد نفسها مجبرة على ان تكون ضمن هامش احداث جسيمة جرت في المحيط الإقليمي وانها شعرت بان ما يحيط بها من دول إقليمية باتت اكثر قدرة ومقدرة من القوات المسلحة العراقية في اغلب التفاصيل فعليه في كل الأحوال ان تعيد كل استراتيجيتها السابقة والمتعلقة ببناء مقاومات القوة وان تأخذ بظر الاعتبار امرين أساسيين الأول النسبة المئوية من الموازنة العامة المخصصة للتسليح والتجهيز لعموم مكونات القطاع الأمني والامر الثاني الذي لا يقل أهمية هي استثمار ما نتج عن دراسة وتحليل الدروس المستنبطة لصراعات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

حرب الاثنا عشر يوماً وما تبعها بعد اقل من تسعة اشهر من تصعيد غير مسبوق شهد اندلاع حرب الأربعين يوماً بين الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة و"إسرائيل" وامريكا من جهة أخرى وما شهدته الأيام اللاحقة بعد توقيع الهدنة الهشة في 8 نيسان 2026 بين اطراف الصراع من جهة أخرى، هذه الحروب وما سبقها من حروب قريبة او بعيدة عن منطقة التأثير والاهتمام العراقية اكدت ان لا مناص من ان تعيد الدول استراتيجياتها الدفاعية فلم يعد العدو كما كان في السابق يحاول التصعيد التدريجي للصراع الى مستوى الحرب بل ان الضربات الاجهاضية كما يدعي العدو او الضربات الاستباقية كما يسميها قد تحصل حتى دون ادنى تصعيد مسبق، عليه بدأ لا بد من تحديد ماهية المهام والواجبات الحالية والمستقبلية المناطة بها القوات المسلحة العراقية بمختلف افرعها واذرعها سواء تلك التي حددها الدستور او التي فرضت عليها وفق المعطيات الميدانية الناجمة عن طبيعة العدو القائمة او المحتملة.

بالتأكيد فإن أي استراتيجية عامة لتسليح او تطوير او إعادة بناء للقوات المسلحة لا بد لها ان تدرس وتوضع على ضوء قدرات البلاد الاقتصادية والمادية وطبيعة التهديدات القائمة او المحتملة إضافةً الى جملة اعتبارات متداخلة جميعها او الكثير منها ذو تأثير مباشر او غير مباشر على الصياغة النهائية لتلك الاستراتيجية وعلى مراحلها

التطبيقية اللاحقة كل هذا يجب ان ينطلق من غاية أساسية حددها الدستور الا وهي ان القوات المسلحة العراقية هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن السيادة العراقية بمختلف شكلها ومنها السيادة الجوية.

التحديدات والتحديات

هنالك جملة من التحديدات التي تفرض بشكل او باخر على كل بلد عند وضع استراتيجية عامة للتسليح ومن أهمها ما يلي:

1. الوضع الاقتصادي والمالي للبلد.
2. طبيعة العلاقات الإقليمية.
3. تحديدات الدستور والسياسة العامة للدولة.
4. البيئة العملياتية وطبيعة التنوع في التضاريس.
5. مستوى التقدم والتطور التقني في البلاد.
6. أساليب اعداد الموازنات السنوية وفسحة المناورة فيها.
7. التهديدات القائمة او المحتملة.
8. مستوى تكامل برامج التسليح السابقة او تلك التي يجري تنفيذها.

على ضوء الواجبات والمهام سواء القائمة او المستقبلية ومع الاخذ بنظر الاعتبار التحديات والتحديدات والمبينة أعلاه، إضافة الى ما يستجد من تحديات وتحديدات لاحقة تفرضها مستجدات الحالة القائمة. يجري التخطيط والعمل لوضع الاستراتيجية العامة للتسليح والتجهيز وتطوير البنى التحتية للقوات المسلحة بأذرعها وافرعها المختلفة.

الأطر العامة

هنالك ثلاثة اطر عامة لا بد العمل بها سوية او بالتتابع لوضع الاستراتيجية العامة للتسليح المباشر **بتنفيذها وهي:**

- **الإطار الأول:** يتضمن تحديد الواجبات والمهام سواء القائمة او المحتملة.
- **الإطار الثاني:** تحديد الأساليب والسبل والطرق لتنفيذ تلك المهام.
- **الإطار الثالث:** تحديد السقف الزمني للتنفيذ **والذي يتضمن ما يلي:**

1. المعرفة والاطلاع على ما هو متيسر (أي معروض لدى الجهات المنتجة او المصدرة) من الأسلحة والتجهيزات والتي تتناسب ومع الاستخدامات المحتملة لتنفيذ الواجبات الدفاعية والقتالية.
2. الفترة الزمنية المطلوبة للتباحث والتعاقد.
3. السقف الزمني المحدد للاستلام.
4. المدة المقررة للتدريب.
5. التاريخ المحتمل لدخول الأسلحة والمعدات والتجهيزات للخدمة الفعلية.

6. سياقات الادامة والصيانة بالاتفاق مع الجهة المنتجة مع تحديد السقف الزمني والجهة التي تتحمل التكاليف.
7. إمكانية او عدم إمكانية التحديث والتطوير لاحقاً للمنظومات المتعاقد عليها.
8. التحديدات التي قد يفرضها المنتج كبلد او كشركة على أساليب الاستخدام.

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند وضع وتحديد استراتيجية عامة للتسليح

بعد التجارب التي خاضتها قواتنا المسلحة لابد لنا ان نضع نصب اعيننا السياسة المحددة لتسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقية بأذرعها وفروعها وصنوفها المختلفة والتي يمكن ان نطلق عليها وبشكل اكثر تحديداً (الاستراتيجيةالعامة للتسلح) ومن هذا المنطلق علينا ان نراعي جملة من المعايير في تحديد مصادر التسليح إضافة الى تحديد الاعتبارات الخاصة بالأسلحة والتجهيزات المطلوبة على ضوء المتغيرات الحاصلة في البيئة العملياتية والسوقية وطبيعة الحروب الحديثة التي باتت تنذر بمغادرة حروب الجيل الرابع والحروب اللامتماثلة الى حروب اكثر تعقيداً تتمثل في حروب الجيل الخامس.

ان اهم تلك المعايير والاعتبارات الواجب اخذها بنظر الاعتبار ما يلي:

1. قدرة تدميرية عالية مع دقة متناهية بالإصابة بأقل عدد من المقذوفات.
2. كلفة اقل في مجال الصيانة والادامة مع عمر أطول في الاشتغال.
3. خفة وزن تتناسب وطبيعة المعارك الحديثة ذات الخصائص المتغيرة.
4. تنوع من حيث الاعتدة المستخدمة وعدم الاقتصار على عيار محدد للسلاح بل ان يكون السلاح قادراً على تأمين مجموعة متطلبات قتالية في ان واحد.
5. رفض كل ما هو مقيد للاستخدام سواء للسلاح بالكامل او جزء منه من قبل البلد المنشأ او الشركة المنتجة.
6. إمكانية مستقبلية لبناء قاعدة تصنيعية لذات الأسلحة المستوردة او المتعاقد عليها او على اقل تقدير إمكانية الادامة والصيانة وإنتاج الأجزاء السريعة الاندثار على اقل تقدير.
7. مراعاة التطورات التقنية وإمكانية إضافة تقنيات لاحقة او مكملة على السلاح بغية تطوير قدراته دون الحاجة او العودة للدولة او الشركة المصنعة.
8. قابلية أكبر على تأمين الحماية الذاتية للمستخدم أي اقل ما يمكن من القدرة لدى العدو المقابل على الكشف.
9. قابلية عالية على التمويه وصعوبة الكشف في ظل تقنيات الكشف والاستطلاع المتوفرة.
10. العمل وخاصة بالنسبة للعجلات والاليات المسرفة والمدولبة لمسافات أطول بأقل صرفيات من الوقود مع إمكانية استخدام أكثر من نوع واحد من الوقود.
11. في مجال التسلح الخاص بأسلحة الاسناد الناري اعتماد مبدأ تكامل المنظومة أي يجب ان تكون وسيلة الاطلاق مصاحبة لمعدات وتجهيزات تحديد وتحصيل الهدف ومنظومة اتصالات مؤمنة لغرض الرمي ولمسافات بعيدة.

12. برزت اثناء معارك التحرير الحاجة الى ان تكون هنالك أسلحة قادرة على تدمير الأماكن المحصنة والمفخخة (غير قابلة للمعالجة) بأسلحة الرمي المباشر مما يتطلب إيجاد سلاح ذو مدى قصير وقابلية تدميرية عالية ودقة عالية في الإصابة لمعالجة هذه الحالات.

13. القوات ذو الطبيعة التخصصية (عناصر مكافحة الإرهاب - وحدات الواجبات الخاصة في الحشد الشعبي - عناصر القوات الخاصة - الوحدات البرمائية) يتوجب ان يتناسب تسليحهم مع العقيدة القتالية لمثل هذه التشكيلات أي ان تكون ذات قدرات تدميرية عالية ودقة في الإصابة وتنوع في التسليح وحماية ذاتية مع خفة الوزن وقابلية الادامة والتصليح الميدانية واقل ما يمكن من الحاجة للدعم اللوجستي.

14. الاشتراط على مصادر التسليح ان تصاحب العقود تسهيلات في مجال انشاء ورش الادامة ونسبة عالية من المواد الاحتياطية وضمان تدفق الاعتدة دون قيود مسبقة.

15. الاستفادة القصوى من معارض الأسلحة والتصنيع الحربي والعسكري في التعاقد مع الشركات لتخفيف الأعباء المالية وإمكانية اجراء التجارب الميدانية على الأسلحة.

المحاور العامة لاستراتيجية التسليح

فيما يتعلق بأساليب صياغة الاستراتيجية العامة للتسليح وجعلها منسجمة مع متطلبات السياسة الدفاعية العامة للدولة وبما يتماشى والاطر العامة للعقيدة العسكرية **وبما ينسجم والتطبيقات العملياتية والتعبوية للعقيدة القتالية فأن هذه المحاور هي:**

- **المحور العام:** في هذا المحور يتوجب الإجابة او ان تجيب الاستراتيجية والموضوعة **على جملة تساؤلات وهي:**

1. طبيعة الأسلحة والتجهيزات المطلوبة من حيث المواصفات الفنية والقتالية التي تتميز بها.
2. ما هي الأسلحة والتجهيزات ذات الطبيعة الاختصاصية في الاستخدام.
3. حجم واعداد الأسلحة المطلوبة.
4. مراحل تنفيذ الاستراتيجية العامة للتسليح.
5. الفترة الزمنية المطلوبة لكل مرحلة.
6. الموارد المالية المطلوبة والمخصصة والمطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية.
7. الدول والشركات والتي يمكن ان تكون طرفاً في تنفيذ الاستراتيجية.
8. مدى تأثير التجارب السابقة (الاستخدامات المماثلة السابقة لتلك الأسلحة والتجهيزات) ومدى وملاءمتها للقوات المسلحة.
9. مستوى التقنيات التي تتميز بها تلك الأسلحة وقدرة المستخدم (العراقي) على استيعابها والفترة المطلوبة للتدريب.
10. مدى سهولة او صعوبة الادامة والتصليح واستبدال الأجزاء بالخبرات المتراكمة الناجمة عن التدريب والاستخدام.

11. إمكانية التصنيع الذاتي للأعتدة او الأجزاء السريعة الاستهلاك او العطب.
12. هل هنالك محددات من قبل الجهة المصنعة على مجالات وطبيعة الاستخدام لتلك الأسلحة والتجهيزات.

- **المحور التخصصي**

اولاً: القوات البرية (الجيش – الشرطة الاتحادية – الحشد الشعبي)

1. تتطلب استراتيجية التسليح للقوات البرية طيف واسع النطاق من الأسلحة والتجهيزات المعدات كونها غالباً ما تشترك مع باقي القوات باستعمال الأسلحة والتجهيزات ذات الاستخدام العام، أضاف الى انها (أي القوات البرية، تشكل النسبة الأكبر من مكونات القوات المسلحة في أي جيش).
2. هنالك جملة من المحددات والضوابط التي لا بد ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع استراتيجية عامة لتسليح وتجهيز القوات البرية وهي:

أ. ان تتلاءم طبيعة التسليح والتجهيز مع طبيعة الحروب الحديثة والمتمثلة بحروب الجيل الرابع والحروب اللامتماثلة.

ب. ان تتميز بأقل ما يمكن من كلفت خاصة تلك الأسلحة والتجهيزات ذات الاستخدام الواسع النطاق مع الاحتفاظ بالمميزات المطلوبة للسلاح والمعدة دون أدنى مستوى من التفريط بقدراتها القتالية.

ت. سهولة الاستخدام وإمكانية اتقان التدريب عليها بأقل فترة زمنية محددة.

ث. ان تكون ذات طيف واسع من الاستخدامات فالسلاح الأحادي القدرة التخصصي لم يعد مناسباً لطبيعة المعركة الحديثة.

ج. الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المناخية والتضاريس الأرضية عند القرار على سلاح او معدة وبما يتناسب وإمكانية الاستخدام بمختلف الظروف المناخية وأنواع مختلفة من التضاريس.

ثانياً: القوات البحرية والجوية

1. ان وضع استراتيجية عامة لتسليح هذه القوات ومن ضمنها منظومة الدفاع الجوي بشقيه الميداني والقطري ومتطلبات الدفاع الساحلي وايضاً بشقيه البري والبحري يتطلب موازنة خاصة كون ان نسبة ما ينفق من اجل اكمالها غالباً ما يشكل النسبة الأكبر من الميزانية الدفاعية، لذلك فان اكتمال تنفيذ استراتيجية التسليح لهذه القوات قد تتطلب فترات زمنية طويلة.
2. قد تختلف التحديدات والمعايير الخاصة بوضع استراتيجية التسليح لهذه القوات (القوات الجوية بضمنها الطائرات المسيرة - الدفاع الجوي - القوات البحرية والدفاع الساحلي - طيران الجيش) عن ما هو عليه الامر بالنسبة للقوات البرية الا ان هنالك محددات عامة لا يجوز الخروج عنها والتي غالباً ما تتطابق مع المحددات العامة التي جرى التطرق اليها مسبقاً.

3. يمكن ان تتضمن الاستراتيجية العامة للتسليح لهذه **القوات الخطوط العامة التالية:**

أ. تحديد المهام الحالية والمستقبلية على ضوء العدو القائم والمحتمل.

ب. مقدار التخصيصات والموارد المالية المتيسرة.

ت. إمكانية الاستفادة من التحالفات والاتفاقات العسكرية (لمرحلة محددة) لحين اكتمال بناء هذه القوات وفق الاستراتيجية العامة.

ث. الاخذ بنظر الاعتبار ان التقنيات الحديثة تتسارع بخطى غير مسبوقة عليه فإنما يجري التعاقد عليه اليوم قد لا يكون مناسباً مع طبيعة التطورات الحاصلة بعد سنة وأكثر.

ج. تتميز أسلحة وتجهيزات هذه القوات بطبيعتها التخصصية لذلك يتوجب ان يراعى في ذلك اختيار العناصر الملائمة لاستخدامها لاحقاً من حيث المستوى العلمي وكفاءة الأداء.

ح. الاخذ بنظر الاعتبار الدروس المستنبطة من حربي الاثنا عشر والأربعين يوماً لاسيما ما يتعلق منها بالمخاطر التي تعرض لها الامن الوطني العراقي.

ثالثاً: الأجهزة الأمنية والتشكيلات التخصصية: تشمل هذه الأجهزة والتشكيلات.

1. جهاز مكافحة الإرهـاب.
2. تشكيلات القوات الخاصة والرد السريع ومكافحة الشغب.
3. التشكيلات ذات الطبيعة القتالية في الوكالات الاستخبارية.
4. قيادة قوات الحدود والمنافذ الحدودية.
5. تشكيلات الشرطة الاتحادية وأفواج ووحدات الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية المكلفة بالعمل داخل المدن.

لكل واحدة من هذه الأجهزة طبيعتها الخاصة من حيث المهام والواجبات وعليه لا بد ان تكون لكل منها استراتيجية محددة للتسليح لا تخرج باي حال من الأحوال عن الإطار العام للاستراتيجية العامة ولآكنها تنسجم وطبيعة عمل تلك الأجهزة. وهناك وحدات الحرب السيبرانية والامن السيبراني لها خصوصيتها ويفترض ان تكون ذات طبيعة وطنية خالصة حيث ان الاعتماد على المستورد منها لا يمكن ضمان سلامته امنياً لذلك يتوجب فقط الاستفادة مما يطرح للتعاقد تقنياً مع وجوب ان تكون لهذه الأسلحة خصوصيتها العراقية من حيث درجة الأمان ومقيدات الاختراق وغيرها.

ان ما ورد أعلاه يشكل الإطار العام للاستراتيجية للتسليح وان الامر يتطلب وضع ورقة عمل تفصيله تشترك في اعدادها كل جهات ذات العلاقة، متخذة من السياسة الدفاعية العليا والاطر العامة للعقيدتين العسكرية والقتالية الأساس والمنطلق لوضع الاستراتيجية العامة للتسليح.

الأطر التفصيلية للاستراتيجية العامة للتسليح

قوة الدولة والتسليح

1. تعتمد قوة الدولة على مجموعة مكونات ذات اتجاهات مختلفة الا ان القوة العسكرية تقف في مقدمات تلك المكونات ولا يمكن لهذا النوع من القوة ان يأخذ مداه الحقيقي في التأثير على عموم مكونات قوة الدولة الا اذا اكتملت كل متطلباته او على اقل تقدير جرى التخطيط من اجل وضع استراتيجية عامة لمعالجة نقاط الضعف ورفد نقاط القوة ولا يمكن ان يتم ذلك دون أدوات تنفيذية قادرة على تغيير الحال ما هو عليه الى الحالة المثلى التي تمنح البلاد إمكانية الوقوف بوجه أي عدو قائم او محتل وهذه الأدوات بالأساس تشتمل (التسليح والتجهيز والتدريب ورفع مستوى الاستعداد القتالي) للقوات المسلحة.

2. ان معضلة التسليح وكما بينا في اعلاه وخاصة في البلدان التي لا تمتلك قاعدة صناعية متطورة هي انها تعتمد في حلحلتها وتجاوز نقاط ضعفها على الموارد المالية والاقتصادية المتيسرة لذلك يجب ان يكون هنالك توازن علمي ومدروس بين ما يتطلبه القوات المسلحة من أسلحة وتجهيزات وبين القدرات الاقتصادية المتيسرة لتوفر هذه الأسلحة والمعدات ومن هنا لا بد ان نتعامل مع مكونات القوات المسلحة **كمحاور محددة حسب أهميتها وفي ادناه متطلبات كل محور وفق ما يمكن ان نطلق عليه السياسة الدفاعية للدولة:**

المحور الأول – وزارة الدفاع

تندرج ضمن هذا المحور الكثير من مكونات القوات المسلحة وبضمنها قيادات القوات الأربعة إضافة الى مكونات القوات البرية من الصنوف المقاتلة والساندة والخدمية.

- **القوات البرية**

اولاً: صنف المشاة

1. مدى الحاجة الى توحيد التسليح الفردي للمقاتل باعتماد سلاح واحد ذو مواصفات تتناسب وطبيعة الحرب الحديثة (استخدامات متعددة - خفة وزن - دقة إصابة).

2. هل ان الحاجة تدعو الى إعادة تسليح (الفصيل - السرية بأسلحة مضادة دبابات) لمعالجة التهديد بالعجلات المفخخة، وما هو نوع السلاح المطلوب.

3. التجهيزات الخاصة بالحماية الشخصية للمقاتل هل أدت دورها بالمعارك ام ان هنالك ضعف في قدراتها على تأمين الحماية المطلوبة وما هي المصادر التصنيعية الأكثر متانة وقدرة التي يتوجب التعاقد معها.

4. هل يجري اعتماد أسلوب الأركاب بالعجلات ذات التدريع الخفيف لإيصال جندي المشاة الى المعركة واذا كانت الإجابة نعم فما هي المواصفات المطلوبة للعجلة وهل ان عجلة (الهامفي) وكذلك العجلة القتالية العراقية (الابهر) بمواصفاتهما الحالية كافية ام انها بحاجة الى تطوير.

5. أسلحة القنص باتت الأكثر أهمية خاصة في حرب مكافحة الإرهـاب ما هي المواصفات المطلوبة وما هو الملاك المقترح لهذه الأسلحة وهل ان وجود بندقية قنص بمستوى الحضيرة بات ضرورة ميدانية ملحة.

6. الهاونات الخفيفة ذات المديات القصيرة شكلت أهمية كبيرة في معارك التحرير ما هي الأنواع المطلوب تأمينها واي المديات أكثر ملائمة وما هي انواع القنابر المطلوبة تأمينها لها.
7. الأسلحة الميدانية الحديثة المتخصصة بمعالجة الطائرات المسيرة.

ثانياً: صنف القوات الخاصة

1. السلاح الشخصي لمقاتلي القوات الخاصة بوضعه الحالي هل يلبي طبيعة الواجبات المناطة بهذا الصنف.
2. أي من البنادق أكثر ملائمة لهذا الصنف البندقية كلاشنكوف بنسختها المعدلة ام البندقية الامريكية M16 ام البندقية M4 ام ان العودة لإنتاج بندقية عراقية بمواصفات خاصة هو الحل الأمثل.
3. مدى حاجة هذا الصنف الى المعدات الهندسية ذات الاستخدام الشخصي او على مستوى الحضيرة لمعالجة إجراءات العدو المقابلة في مجال التفخيخ خاصة وان احتمالية استخدام وحدات هذا الصنف بواجبات منعزلة قائم مما يتطلب تكامل قدرتها القتالية.
4. مواصفات أسلحة مقاومة الدبابات ومعالجة العجلات المدرعة ذات الاستخدام الشخصي او بمستوى حضيرة او فصيل من حيث الدقة والمدى والوزن.
5. المواصفات الخاصة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف سواء لمعالجة الطائرات السمتية او ثابتة الجناح او الطائرات المسيرة.

ثالثاً: الصنف المدرع والمشاة الالي

1. لا يزال التنوع الواسع النطاق في الأنواع المستخدمة من الدبابات وعجلات القتال المدرعة يشكل عبأ على منظومة الدعم اللوجستي كما انه يتطلب إعادة دائمة في طبيعة التجحفلات فهل نحن مع توحيد أنواع هذه الدبابات والعجلات المدرعة ومناشئها ام الإبقاء على هذا التنوع.
2. هل الدبابات وعجلات القتال المدرعة وعلى ضوء التهديدات القائمة بعد دخول صواريخ الكورنيت وغيرها بأجيالها المتقدمة كسلاح مضاد للدروع قادرة على الصمود في المعركة ام ان إعادة نظر جذرية في الأنواع المطلوبة من الدروع القادرة على المناورة وذات القدرة على معالجة مثل هذه الصواريخ القائمة والمطلوبة.

رابعاً: المدفعية والصواريخ الميدانية

1. بعد ان اثبتت معارك التحرير ان دقة الإصابة وقابلية الحركة هما من أكثر العناصر أهمية في استخدام أسلحة الاسناد الناري، ما هو المدفع المطلوب للخدمة واي المديات أكثر ملائمة وهل ان المدافع المسحوبة لا تزال ذات اهمية ام لا.
2. هل ان الهاونات بمدياتها الحالية وامكانياتها المحدودة تتناسب مع طبيعة المعركة القائمة او المحتملة ام ان هاونات حديثة كتلك التي تحمل على عجلات مدرعة او سرفة باتت اكثر أهمية.

3. منظومات الصواريخ الميدانية تعتبر من أسلحة معالجة (مناطق) وليست قادرة على معالجة اهداف دقيقة، هل ان الحاجة تدعو الى إعادة النظر بهذا السلاح وتسليح وحدات الصواريخ بقواعد إطلاق وقذائف تملك قدرات ذكية في البحث عن الهدف.

خامساً: الصنوف الساندة الأخرى

1. مدى الحاجة الى تجهيز القوات البرية بمنظومة C6RIS منظومة القيادة والسيطرة (الحديثة) التي باتت اكثر استخداماً وشيوعاً في جيوش المنطقة.
2. هل هنالك احتمالية وبنسبة عالية لتعرض قطعاتنا لضربات كيمياوية وما هي المعدات والتجهيزات الواجب العمل على توفيرها.
3. المعدات الهندسية خاصة في مجال الكشف عن المتفجرات لا تزال دون ادنى مستوى مطلوب رغم ان هنالك منظومات متيسرة قادرة على الكشف وبدقة عالية، وعليه ما هي طبيعة وامكانيات ومواصفات معدات الكشف الهندسي المطلوبة.

- **القوة الجوية**

1. بعد تجربة ادخال الطائرة F16 بتحديدات الاستخدام المفروضة من الجانب المجهز هل ان هذه الطائرة تتلاءم ومتطلبات القوة الجوية العراقية، وما هي الطائرة البديلة لها.
2. هل بالإمكان اعتماد الطائرات ذات المنشأ الروسي من طراز ميك او سيخوي كأساس في إعادة بناء القوة الجوية العراقية.
3. استخدام طائرتي سزنا كرفان و الاير كنك لأغراض القيادة والسيطرة والاستطلاع تعتبر من التجارب الناجحة نوعما الا انها لتكن بالمستوى الذي تطمح اليه القوة الجوية ماهي البدائل المطروحة وهل ان تطوير أجهزة هذه الطائرتين كافي ام ان التعاقد على طائرات أكثر قدرة هو المطلوب.
4. هل تعتمد الطائرات المسيرة بمختلف اختصاصاتها وقدراتها سواء في مجال الاستطلاع او القتال او معالجة الأهداف كجزء من القوة الجوية ام تكون ضمن قيادة طيران الجيش او وحدات اسناد واستطلاع مستقلة، وما هي الأنواع الأكثر ملائمة للتعاقد عليها.

- **طيران الجيش**

1. هنالك تنوع واسع النطاق في أنواع الطائرات السمتية المقاتلة والمتخصصة هل ان هذا التنوع يخدم القدرات القتالية ام ان اعتماد مصدر تسليحي واحد هو الأفضل.
2. لا تزال قدرات الطائرات السمتية في القتال الليلي محدودة رغم التطورات الكبيرة في هذا المجال على مستوى

الدول المصنعة، ما هي الطائرات الأكثر ملائمة لهذا النوع من القتال وما هو العدد المطلوب لتغطية متطلبات المعركة.

3. اصطياد العجلات المفخخة والعجلات المدرعة المعادية من واجب طيران جيش هل ان الصواريخ المتيسرة في الطائرات السمتية الحالية ملائمة وفيها سرعة الاستجابة المطلوبة ام ان الامر يحتاج الى التعاقد على صواريخ اكثر حداثة.

- **القوة البحرية والدفاع الساحلي**

1. هل ان الحجم الحالي وفق الهيكل التنظيمي للقوات البحرية قادر على تامين متطلبات الدفاع عن السواحل العراقية رغم محدوديتها وكذلك منصات تصدير النفط (العمية والعميق) والموانئ والمياه الإقليمية العراقية وهل ان السفن والزوارق الحالية تتمشى مع طبيعة التهديدات القائمة.
2. ماهي الأسلحة والمعدات الواجب توفرها على سطح الزوارق والسفن وماهي مديات علمها المطلوبة.
3. هل ان منظومة الكشف والاستطلاع ومنظومة القيادة والسيطرة الحالية تلبي متطلبات حماية المياه الإقليمية والدفاع الساحلي.
4. هل ان اعادة تشكيل الطيران البحري (الطائرات السمتية) امر ضروري ام ان الاكتفاء بالإسناد الجوي وطيران الجيش يكفي لتامين متطلبات الدفاع عن مياهنا الإقليمية.
5. إعادة تشكيل المدفعية الساحلية هل هو ضرورة ام لا بالوقت الحاضر وماهي المدافع الأكثر ملائمة لمثل هذا الواجب.
6. الزوارق السريعة الذاتية العمل (الغير مأهولة) برزت خلال الحروب الأخيرة هل ان العراق وبحريته بحاجة الى انتاج مثل هذه الزوارق محلياً ام ان يتم استيرادها من الشركات المصنعة ام ان سواحل العراق المحدودة (59 كم فقط) ليست بحاجة الى مثل هذه الزوارق.

- **الدفاع الجوي**

1. من الصعب اكمال تسليح وتجهيز هذا السلاح بأنطقته الخمسة المتمثلة بالنطاق الميداني والنطاق القطري بشقيه الصواريخ والمتصديات ونطاق الكشف والاستطلاع ونطاق منظومات القيادة والسيطرة، لذلك يجب ان تدرس متطلبات التسليح وفقاً لمعايير العلمية والعملية بعيداً عن التسرع كون هذه المنظومات عبارة عن حلقات متكاملة تكمل أحدهما الأخرى ولا فائدة ترتجي من دفاع جوي لا يعتمد تكامل الحلقات.
2. لغرض الإسراع بتامين أدى مستوى من متطلبات الدفاع الجوي خاصة ضد الطائرات المسيرة فإن السؤال الأهم هو أي أسلحة مقاومة الطائرات الميدانية هو الاكثر دقة وسرعة وقابلية مناورة يمكن اعتماده لهذا الغرض.

وزارة الداخلية

أ. الشرطة الاتحادية: لا يختلف الامر كثيراً بالنسبة للشرطة الاتحادية عن ما هو مطلوب للقوات البرية عدا ما يتعلق بالأسلحة الثقيلة وان تسليح هذه القوات يجب ان يناسب مع طبيعة المهام الحالية والمستقبلية والحال ينطبق أيضا على فرقة الرد السريع التابعة لوزارة الداخلية.

ب. الشرطة المحلية والنجدة

1. هل ان مراكز الشرطة بحاجة الى ان تسلح بالأسلحة الخفيفة (والبنادق ورشاشات الخفيفة) ولكل المنتسبين.
2. هل ان كل مراكز الشرطة تحتاج الى التسليح أم أن المراكز يجب ان تصنف حسب درجة الخطورة المحتملة.
3. نوع العجلات المطلوبة لأداء الشرطة واجباتهم الاعتيادية في تامين متطلبات الامن المجتمعي.
4. شرطة النجدة ماهي الأسلحة الملائمة لواجباتهم وكدلك نوع العجلة الأكثر قدرة على أداء الواجبات المناطة لها.

ج. وحدات مكافحة الشغب

1. السلاح المطلوب تجهيزه ودقة الإصابة ومدى التأثير المحتمل نتيجة الإصابة.
2. العجلات التي تجهز بها هذه الوحدات ومستوى الحماية المطلوبة للقوة.
3. التجهيزات الخاصة بالحماية الشخصية للأفراد.
4. معدات فض الاشتباك ومكافحة الشغب وبما ينسجم مع القواعد والقوانين الدولية.

خ. قوات حرس الحدود

1. ما هو السلاح الشخصي للمنتسب العامل في المخافر الحدودية.
2. الأسلحة الساندة في المخفر والاقسام والمديريات مع مدياتها وقابليتها على المناورة.
3. ماهي العجلات التي تتلاءم وطبيعة التضاريس خاصة وان الغالبية العظمى من المخافر تقع في أطراف الصحراء وان ندرة الطرق المعبدة تحتاج الى عجلات بمواصفات خاصة.
4. هل ان تشكيل سرب او رف خاص من الطائرات السمتية وكدلك الطائرات المسيرة مطلوب بالوقت الحالي لتأمين خط الحدود ام يبقى الاعتماد على ما توفره القوة الجوية وطيران الجيش.
5. منظومات الإنذار المبكر والمراقبة الحدودية ماهي مواصفاتها وهل الحاجة تدعو الى ان تكون ادارتها مركزية ام تعمل حسب القواطع الحدودية.
6. الحاجة تدعو الى وسائل لمعالجة بالونات تهريب المخدرات والأسلحة بأسلحة ذات دقة عالية.
7. لا يمكن لقوات الحدود الاستغناء عن وحدات الطائرات المسيرة ذات التخصص الاستطلاعي.

- **جهاز مكافحة الإرهـاب**

1. لا يختلف جهاز مكافحة الإرهـ اب كثيراً من حيث التسليح عن وحدات وتشكيلات القوات الخاصة لذلك ما ينطبق عليها ينطبق على هذا الجهاز.

2. هل تدعو الحاجة الى تشكيل لواء محمول جواً او على اقل تقدير فوج واحد في كل قيادة منطقة إذا ما قسم العراق الى قيادات مناطق او فيالق لاحقاً وماهي الأسلحة والتجهيزات والعجلات المطلوبة لهذا التشكيل.

3. هل يبقى جهاز يؤمن متطلبات تنقلاته العملياتية والسوقية بواسطة طائرات القوة الجوية وطيران الجيش ام ان الحاجة تدعو الى ان يخصص له سرب او رف لهذا الغرض.

4. من خلال معارك التحرير هل ان المعدات الهندسية التي يمتلكها الجهاز خاصة في مجال الكشف والمعاجلة وفتح الطرق كافية وهل انها ذات كفاءة ام يتوجب الامر إعادة تجهيز وحدات الجهاز بتجهيزات الهندسية تتماشى مع طبيعة المعركة الحديثة والتهديدات القائمة.

5. ارتفاع الخسائر بالأفراد بين صفوف الجهاز تعتبر خسارة مضاعفة لكون اعداد مقاتل الجهاز يتطلب وقت طويل للتدريب واموال طائلة لذلك فان تجهيزات الحماية الفردية يجب ان تتناسب والمخاطر التي تعتري عمله، فماهي المواصفات المطلوبة من حيث المتانة والوزن وسهولة الاستخدام.

- **هيئة الحشد الشعبي**

1. هل ان التسليح الحالي لتشكيلات الهيئة والذي يعاني من تنوع وتقادم في الاعمار واضافه الى رداءة نوعية الكثير من الأسلحة يحتاج الى استبدال كلي ام على مراحل وماهي الخيارات المفتوحة.

2. يعاني الحشد الشعبي في مجال العجلات القتالية المدرعة من ضعف كبير في إمكانيات وما متيسر الذي هو نتاج لإعادة تصنيع محلي لا يرتقي الى مستوى ما مطلوب للأداء القتالي وهنا السؤال الأكثر الحاحاً ماهي عجلات القتال وعجلات الاركاب المطلوبة لتشكيلات الهيئة الحشد الشعبي.

3. منظومة الاسناد الناري لتشكيلات الحشد الشعبي ما الذي يجعلها قادرة على أداء الواجبات القائمة والمحتملة وهل ان الاعتماد على التصنيع الذاتي يكفي.

4. تميز تشكيلات الحشد الشعبي بقدرات واسعة في مجال تطوير واستخدام الطائرات المسيرة، هل بالإمكان ان يصار الى استحداث مصانع متخصصة لمثل هذه الطائرات بالاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى منتسبي المديرية الفنية في هيئة الحشد الشعبي.